3

المجتمع المدني

2008

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

3

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

سلسلة إصدارات التنمية السياسية

"قضايا ومفاهيم نظرية"

-3-

د . عبدالغفار رشاد القصبي

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم (3)

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية الى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: +973-17650172

فاكس: +973-17650134

http://www.bipd.org

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

الفهرس

المقدمـــة ..... - 1 -

الفصل الأول: تعريف وشروط المجتمع المدني..... - 4 -

المبحث الأول: مفهـــوم المجتمـــع المدني ..... - 4 -

المعنى اللغوي: ..... - 4 -

دراسة المجتمع المدني: الإطار النظري :..... - 5 -

صعوبة دراسة المجتمع المدني في الوطن العربي :. - 7 -

عناصر مفهوم المجتمع المدني: ..... - 12 -

تنوع المفهوم وفق خلفية المفكر: ..... - 19 -

المبحث الثاني: المجتمع المدني: الطابع السياسي والأصول الفكرية ..... - 22 -

الشروط التاريخية لقيام المجتمع المدني: ..... - 22 -

المجتمع المدني يقود إلى الديمقراطية:..... - 26 -

تعريف المجتمع المدني في اللغة والتراث العربي: - 29 -

الطابع السياسي لبحوث المجتمع المدني :..... - 30 -

المصادر الفكرية للمجتمع المدني: ..... - 35 -

نظرية المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث: - 40 -

توماس هوبز (1588 - 1679):..... - 42 -

جان جاك روسو (1712 - 1788): ..... - 43 -
جون لوك (1632 - 1704): ..... - 45 -
الفصل الثاني..... - 47 -
الدولة والمجتمع الصناعي في الفكر السياسي الحديث: ..... - 47 -
المبحث الأول: المجتمع المدنـــي بين الأحيـاء والتراجـع. - 49 -
عوامل أدت إلى إحياء فكرة المجتمع المدني..... - 49 -
لماذا يتراجع المجتمع المدني في الأقطار العربية:. - 52 -
المبحث الثاني المجتمع المدني وعصر المعلومات ..... - 65 -
سمات وملامح منظمات المجتمع المدني العربية:.. - 65 -
المجتمع المدني في عصر المعلومات ^{0}:..... - 70 -
حرية المعلومات تعني في الحقيقة:..... - 73 -
المجتمع المدني والحاجة إلى قانون للمعلومات :... - 77 -
شروط النشر والاشتراك في السلسلة..... - 79 -

المقدمـــة

يمثل موضوع المجتمع المدني تنوعًا وجاذبية خاصة لدى كثير من الباحثين والمراقبين، فهو مجال للعمل على هامش الدكتاتوريات، يكتسب طابع البُعد - نسبيًا على الأقل - عن السياسة، لكنه أيضًا تعبير عن حرية اجتماعية وسياسية تتزامن والحرية الاقتصادية - في عهد الانفتاح الاقتصادي والخصخصة - وتعبير عن حيوية مجتمعات في ظل استماتة نظم شمولية في الاستمرار والبقاء، وتعبير عن مقاومة سيطرة بيروقراطية ومركزية عملية اتخاذ القرارات في النظم الليبرالية، وفي الوقت ذاته تعبير عن مقاومة سلطة الحزب الواحد في النظم الشيوعية، لما يمثله من مرجعية اجتماعية خارج نطاق الدولة.

المجتمع المدني تعبير عن حلم ومثالية، أنه تطلع إلى مجتمع أكثر حرية ومساواة وعدالة، وأكثر تمثيلية ومشاركة، وأقل اغترابًا وعنفًا. وعلى حد تعبير أحد الكتاب:

فإن المجتمع المدني يحاول تحقيق المستحيل، من خلال محاولة - نظرية على الأقل - للجمع بين إيجابيات أيديولوجيات ونظريات ومسميات عديدة: كالليبرالية والاشتراكية والديمقراطية، أنه تسمية جديدة لأحلام قديمة، وتتنوع شكل وطبيعة هذا المجتمع بتنوع الخبرات التاريخية، والمجتمعات، والعصور[1].

لم يسلم مفهوم المجتمع المدني من استخدامات انتهازية، خصوصًا من قبل النظم السياسية غير الديمقراطية، بحيث أصبح بديلاً عن تحقيق تماسك ديمقراطي، فهو أولاً أداة للدعاية لهذه النظم، حيث تسمح بإنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني، دون أن تتاح لها فرصة التحرر من قبضة الدولة، فيصبح المجتمع المدني بمثابة بديل عن الإصلاح الديمقراطي، وقد يستخدم كأداة لتحقيق أغراض النظام السياسي، في مواجهة

---

(1) أصبح مفهوم المجتمع المدني أحد عناصر الخطاب السياسي للنخبة السياسية العربية خلال مايزيد عن عقد من الزمان ،راجع: د. سعد الدين إبراهيم،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي_التقرير السنوى2000 (القاهرة:مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية 2000) صفحة17 .

ضغوط التحول، وقوى وتيارات حقيقية تطالب بالإصلاح أو باحترام حقوق الإنسان.

اعتبره "تقليعة" جديدة، ومسمى جديد لمعطيات قائمة ومستمرة. وفي كل الأحوال أثبت المصطلح قوة استمراره وانتشار قبوله لدى قطاعات واسعة من الكتاب والمفكرين.

الفصل الأول: تعريف وشروط المجتمع المدني

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المعنى اللغوي:

كلمة "مدني" مشتقة من كلمة مواطن - باللاتينية CVIS - فالمجتمع المدني أقرب إلى مفهوم "مجتمع المواطنين"، أي تصبح "المواطنة" في قلب تعريف المجتمع المدني.

فالمجتمع المدني خاص بالمواطنين، وكلمة مدني هنا يقترب منها، ليعطي نفس المعنى تقريبًا، أو معنى أقرب إليها، كلمات مثل أهلي (كما في حرب أهلية)، محلي أو بلدي، متمدن من المدينة، وأيضًا من أبناء المدن.

وقد يحمل لفظ مدني معنى نخبويًا، ولعل هناك من يؤكد، وربما كان على حق بدرجة أو أخرى، على نخبوية المجتمع المدني، على الأقل في نشأته، وكلمة مدني ذاتها تحمل صفات

أخرى كالتمدن والكياسة واللباقة، بل وأيضًا البرجوازية والاستقراطية. كذلك صفات من قبيل: مثقف، متعلم، منعم، واع، مستقيم، رقيق، إنساني، مؤدب، حضري متسم بعادات المجتمع الصالحة، غير فظ، متمرس وفق مهارات وفنون الحياة.

دراسة المجتمع المدني: الإطار النظري :

تفترض دراسة المجتمع المدني تحديد المفهوم، وتعريف ماهية المجتمع المدني، والتعريف هنا إجرائي، بمعنى أنه يعتمد على مجموعة من المؤشرات الأساسية الدالة على وجود المجتمع المدني، ومدى رسوخه واستمراريته، إن لم يكن فاعليته وقوته.

كما تفترض الدراسة إطارًا نظريًا يتضمن التعريف بالمفاهيم، أو المسميات، التي تختلط بمفهوم المجتمع المدني، والعلاقة بينها، كذلك علاقة المجتمع المدني بالدولة، وبمتغيرات عديدة كالتغير الاقتصادي والبناء الاجتماعي وعمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

يحيط مفهوم المجتمع المدني كثير من الغموض، فالمفهوم نشأ في بيئة غربية، وترجع مقدماته إلى الفكر السياسي الغربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، صحيح أن إعادة الحياة للمفهوم ترتبط بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين، لكن عملية إعادة الحياة هذه ارتبطت أيضًا بالغرب، وبتجربة التحول في شرق أوروبا وبولندا تحديدًا، إلا أن دراسته هنا ترتبط بالحالة الدراسية موضع الاهتمام في البحث في الوطن العربي، سواء على مستوى قطري أو على مستوى قومي أو إقليمي.

هذا الغموض يحفز الباحثين إلى استكشاف وتمحيص أهم الأبعاد والمتغيرات التي يرتبط بها مفهوم المجتمع المدني، سواء على المستوى النظري أو الفكري، أو على المستوى التطبيقي في الوطن العربي، في جهد أخذ يتزايد مساهماته خلال ما يزيد على عقدين من الزمان، لم يحقق هذا الجهد البحثي تراكمًا، بالمعنى المنهجي أو المعرفي، بعد. وما تزال المشكلة البحثية في مراحلها الأولية، في حاجة إلى المزيد من توضيح الظاهرة وقد تحددت زمانًا ومكانًا وموضوعًا، خصوصًا بالنظر إلى الصعوبات الواضحة التي تفترض بحوث ودراسات المجتمع المدني.

صعوبة دراسة المجتمع المدني في الوطن العربي :

يصادف الباحث العديد من الصعوبات النظرية والعملية عند دراسة المجتمع المدني، خصوصًا في الأقطار العربية[1]، ومصدر هذه الصعوبات:

1- لا توجد نظرية موضع اتفاق بين الباحثين.
2- اختلاف المفهوم باختلاف الباحثين أو الكتاب.
3- الطابع الأيديولوجي لاستخدامات مفهوم المجتمع المدني.
4- رفض بعض الباحثين التسليم بوجود مجتمع مدني مستقل أصلاً في معظم الأقطار العربية.
5- مشكلات يثيرها استمرار القطاع التقليدي في المجتمع المدني، والتأثيرات الواسعة للتقاليد – العشائرية والدينية - على البنية الاجتماعية.

---

(1) يشير د. سعد الدين إبراهيم في اطار دراسته للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي الي اهمية الدعوة الي ملكيات دستورية عربية في ضوء نجاح وانجازات الملكيات العربية عموما واتجاه الملكيات في دول الخليج العربية خصوصا نحو توسيع المشاركة السياسية بها في مقابل تراجع الجمهوريات العربية. راجع : المرجع السابق صفحة 21 - 22

6- مشكلة ضعف الدولة أو غيابها، وكذلك سلطوية النظم أو شموليتها.

فلم توجد نظرية للمجتمع المدني، بالرغم من الانتشار الواسع للمفهوم، كما أن المحاولات الجادة للتنظير مازالت نادرة، فأصبح المفهوم في حاجة إلى تحديد متغيراته الأساسية، وضبط عناصره، وتحديد شروط تبلور المجتمع المدني وتطوره، ورغم هذه الندرة يمكن القول بإمكانية تحديد عناصر أساسية لنموذج - لم يصل بعد إلى حد النظرية - يشير إلى عناصر ومحددات أساسية تشير إلى وجود واستمرارية - بدرجة أو أخرى - للمجتمع المدني.

كثير من الكتاب يتناولون موضوع المجتمع المدني مباشرة دون تعريف نظري أو إجرائي محدد، والبعض يربط بينه وبين القطاع الخاص، أو كإطار يقابل الإطار الذي تمثله الدولة بمؤسساتها، فالمجتمع المدني بما يضمه من أفراد وجماعات ومنظمات يوفر لها الحماية وحرية الحركة في استقلال عن الدولة وأجهزتها أو تدخلها وقمعها.

يضاف إلى الصعوبات تلك المسميات العديدة التي تزيد الأمر اختلاطًا وتشابكًا، كمرادف لمصطلح المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations (NGOs) والمنظمات الطوعية Voluntary Organizations ، والجمعيات الأهلية، والمنظمات الدفاعية Advocacy Organizations والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح Non Profit Organizations .

وهناك من يستخدم مفهوم المجتمع المدني لأهداف محددة علي سبيل المثال كواجهة ضد قمع النظم الشمولية أو السلطوية، أو ضد سيطرة العسكريين، أو في مواجهة صعود القوى الدينية، أو حتى القبلية والتقليدية، أو لتأييد منظومة فكرية أو قيمية معينة، كحقوق الإنسان، أو حقوق فئة معينة من الفئات التي تتطلب جمعيات أو منظمات للدفاع عنها كالمرأة والأطفال والمهمشين أو المعوقين ... أو كواجهة لمجتمع سياسي نشط للجمعيات والأحزاب السياسية، أو للتنظيمات النقابية والعمالية.

تتسم بعض الكتابات بطابع أيديولوجي واضح، فقد ترفض وجود مجتمع مدني حقيقي على اعتباره تقليد غربي بعيد عن خصوصية البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة في الأقطار العربية، أو تتنافى مع تقاليد النظم الاشتراكية أو الشيوعية ونظرتها للطبقة البرجوازية وما تمثله، أو حتى مع التقاليد الإسلامية أو حتى الأفريقية .. والتي لا تتفق ووجود "نظرية عالمية" للمجتمع المدني[1].

البعض يرفض وجود مجتمع مدني في الأقطار العربية، وهناك آخرون ممن يعتبر المجتمع المدني بمنظماته في الأقطار العربية ذات طابع خاص، لما يرد على وجود مثل هذا المجتمع بمنظماته من تحفظات.

---

(1) اراء ترجع الي أ د. حمدى عبد الرحمن.في مناقشاته للمجتمع المدني في بعض الدوا الأفريقية. راجع : د. حمدى عبد الرحمن : قضايا وإشكاليات عامة في دراسة مفهوم الجندر في أفريقيا، في د. حمدى عبد الرحمن (محرر) المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الشمال الأفريقية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي 2001) ص 15

وفق الرأي الذي يرفض الاعتراف بوجود مجتمع مدني عربيًا، فإن نشأة المجتمع المدني ومنظماته في الغرب كانت نتيجة عوامل تضافرت وتزامنت معًا لتشكل ثورات وطنية واجتماعية ومعرفية، ونقلة نوعية في علاقات الدولة والمجتمع، وهو ما لم تشهده الأقطار العربية. أما الرأي الذي يتحفظ على شكل المجتمع المدني وهيئاته في الأقطار العربية، فإنه يشكك في وجود متطلبات مجتمع مدني فعال في هذه الأقطار، حيث هشاشة الدولة، أو غياب دولة القانون والمؤسسات، وعدم توافر مجتمع مدني حقيقي مستقل عن الدولة، وخضوع - أو اختراق - مؤسسات كالأحزاب والجمعيات السياسية والنقابات واتحادات العمال، وغيرها من تنظيمات شبيهة من قبل السلطة السياسية.

ولا شك أن التباين الشديد في البنيان الاجتماعي، ودرجة التطور الاقتصادي والسياسي، وأهمية الجمعيات والتنظيمات المهنية والنوعية والحقوقية في الأقطار العربية، تضفي صعوبات إضافية عند تناول ومعالجة موضوع المجتمع المدني في هذه الدول، بالرغم من وجود عدد من القواسم المشتركة بين هذه الأقطار. وأغلب هذه القواسم المشتركة تشير إلى غلبة الطابع

السلطوي أو الشمولي الذي يسمح بالتغلغل، والسيطرة على معظم - إن لم يكن جميع - تنظيمات وجماعات المجتمع المدني فيها.

وهناك من يؤكد على مخاطر الازدواجية التي تشهدها المجتمعات العربية بين مكونات تقليدية وأخرى حديثة، وأن النظم الحاكمة تسعى في حالات عديدة إلى تكريس الجوانب التقليدية، كالانتماءات الدينية أو الفئوية أو القبلية أو العائلية أو العشائرية، وإثارة التوترات بين الجماعات القائمة على هذه الانتماءات والقوى الحديثة[1].

عناصر مفهوم المجتمع المدني:

يعتقد د. مصطفى كامل بضرورة توافر حد أدنى من التماثل، بين الخبرة الغربية وغيرها، في العناصر المكونة لمفهوم المجتمع المدني، حتى يمكن استخدام المفهوم لوصف الظاهرة، في كافة المجتمعات الغربية وغير الغربية.

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الي اراء د. سعد الدين إبراهيم، علي سبيل المثال مقاله حول مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، والتي سبق نشرها في مجلة المستقبل العربي.

ويشير إلى خمسة عناصر أساسية للمفهوم تتضمن:

أولاً : رابطة طوعية اختيارية بين الأفراد، فالعضوية لا تقدم على القهر، وإنما وفق الإرادة الحرة للأفراد.

ثانيًا: مؤسسات عديدة قد تأخذ شكل مؤسسات إنتاجية أو طبقات اجتماعية أو اتحادات مهنية أو عمالية أو أحزاب سياسية أو مؤسسات دينية وتعليمية وأيديولوجية، وتتمتع هذه المؤسسات بحد أدى من الاستقلال، نسبيًا عن الدولة ـ بما يمكنها من الحركة وأداء وظائفها.

ثالثًا: يلزم وجود دولة أو مجتمع سياسي حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع المدني، والتمتع بوحدته وإمكانية أدائه لوظائفه.

رابعًا: الدولة القائمة قد لا تكون ديمقراطية بالضرورة، لكنها عمومًا دولة غير مطلقة السلطة تحكمها العقلانية، سواء في شكل برلمان ينتخبه غالبية مواطني الدولة، أو في شكل طبقة من الإداريين من ذوي المعرفة والخبرة.

خامسًا: للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، فقد تتوسع المؤسسة أو الطبقات والاتحادات المهنية، أو الأحزاب، أو المؤسسات الدينية، والتعليمية ... التي صاغتها جماعات اجتماعية معينة ومثقفوها في ذلك المجتمع.

هذه العناصر تمثل الحد الأدنى، فإذا لم يتوافر هذا الحد الأدنى، يصبح من الضروري البحث عن مصطلح آخر لوقف ظواهر تختلف في جوهرها عما يمكن تسميته المجتمع المدني[1].

ويشير د. سيف عبد الفتاح إلى العناصر الرئيسية الآتية كجوهر لمفهوم المجتمع المدني:

1- الطوعية المفضية إلى الالتزام.

---

(1) د. مصطفى كامل السيد: مؤسسات المجتمع القومي على المستوى القومي، في: سعيد بنسعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 643 ــ 644. ويكرر هذه الشروط أو العناصر كتاب آخرون، راجع على سبيل المثال: د. أحمد شكرى صبيح: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص 20 ــ 24.

2- المؤسسات الوسيطة، وهي رغم استقلالها عن السلطة، إلا أنها ترفع المطالب المختلفة إليها، وتدافع عن هذه المطالب، أنها مؤسسات الأمة، والتي تختلف - بدرجة أو أخرى - عن مؤسسات السلطة.

3- عمل جماعي أساسه الاحتماء بالمجتمع عامة، ومن ثم الاستقلال عن السلطة السياسية، وبتعبير أدق عن الدولة.

4- مفهوم المجتمع المدني كمنظومة من مفاهيم يمكن استدعائها بمناسبة المفهوم الأساسي (المجتمع المدني)، وتتضمن المنظومة مفاهيم كالمواطنة، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية والشرعية.

ويشير إلى نفاذ هذه العناصر في صياغة نمط من العلاقات (أو الرابطة السياسية)، تتجه إلى شكل الصراع والصدام في حالات كفساد السلطة وانحرافها، وإلى التكافل والتضامن لحماية كيان الأمة ومصالحها.

وهناك من يضيف إلى هذه الشروط أو العناصر الأساسية، عناصر أخرى كالحرية في الإرادة، وتراجع - إن لم يكن تلاشي - المراتب والتدرج، وكذلك التبعية، وتميل العلاقات داخل وحدات المجتمع المدني إلى أن تأخذ شكل علاقات "بين أحرار متساويين"، وذلك في محاولة لضبط عناصر المفهوم ومكوناته الأساسية.

مفهوم المنظمات المدنية:

وفق موسوعة مكميلان للعلوم الاجتماعية - التي يرجع تحريرها إلى فترة ما بين الحربين، وتحديدًا إلى عام 1930 - المنظمة المدنية يشكلها مجموعة من المواطنين، ممن تجمعهم فيما بينهم قضية أو مشروع أو فكرة مدنية، وترتبط أساسًا بالولايات المتحدة، وتكثر في المناطق الحضرية عنها في الريف، وتتحول مثل هذه المنظمات على جماعات ضاغطة في المجتمعات الأكثر حجمًا وتعقيدًا، وقد تمثل مصلحة معينة، لكنها أيضًا قد تعبر عن الصالح العام للمجتمع بأسره.

هذه المنظمات تزود المواطنين بقنوات هامة للتأثير والتفاعل، خصوصًا أولئك الذين لم تُتح لهم فرصة العمل من

خلال الأحزاب السياسية، أنها لا تحل محل الأحزاب أو البرلمانات، وإنما تكملها.

تعريف مدني من خلال عكس ما تشير إلى كلمة مدني، من أمثل ذلك:

- مدني: هو ما ليس ديني أو كنسي.
- مدني: هو ما ليس قبلي أو عشائري و عائلي.
- مدني: هو ما ليس متعلق بالدولة (أو ما هو ليس رسمي)، لكن قد يوصف (جهاز الدولة بالمدني)؛ وفي هذه الحالة يقصد به جهاز الدولة غير العسكري.

ومع التداول الواسع لمجتمع المجتمع المدني، أصبح من الممكن أن تضم منظمات وجماعات المجتمع المدني وحدات دينية - كالجمعيات الإسلامية مثلاً - أو وحدات سياسية - كالأحزاب السياسية - أو عشائرية، كالتنظيمات القبلية أو العائلية - وهو ما يتوقف على مدى اتساع التعريف الإجرائي الذي يتبناه الباحث، ومفهومه لما هو مدني، ليمكن إدخاله ضمن المظلة التي يغطيها مفهوم المجتمع المدني.

يعتقد د. عزمي بشارة أن الانتشار الواسع في المنطقة العربية لمفهوم المجتمع المدني يشير إلى قيام صناعة جديدة، هي صناعة المجتمع المدني، برأسمال خاص بها، وبيروقراطية ونظم للتسويق والإنتاج والعرض والطلب، بحيث تنتشر مفاهيم ومضامين ومفردات خطاب في داخل أوساط منتجي ومستهلكي هذه الصناعة، ويشعر بالقلق لأن هذه "التقليعة" تتبوأ مركزًا رئيسيًا في غير أوانها وأواننا، وإنما في أوان الآخرين وزمانهم، وفق كلماته، بالرغم مما تحمله من جهد علمي وحماس إصلاحي[1].

ثمة انتشار واسع أيضًا لمصطلح المجتمع المدني ف الديمقراطيات المستقرة أيضًا، وربما كان لجوء كثير من الأحزاب والأطراف إلى تبني هذا المصطلح للتغطية على تراجع تلك الأحزاب، أو تقلص حجم العضوية فيها، وانكماش شعبيتها، أو للتغطية أحيانًا على غموض أو غياب أو اضطراب البرامج فيها، وأحيانًا أخرى قد يستخدم المصطلح لأغراض صراع

---

(1) د. عزمي بشارة: المجتمع المدني ــ دراسة نقدية (مع الإشارة للمجتمع المدني العربي) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 30.

سياسي، أو لتجاوز أزمات للديمقراطية الليبرالية في بعض تلك المجتمعات، أو لنماذج دولة الرفاة الاجتماعي.

تنوع المفهوم وفق خلفية المفكر:

يضيف إلى صعوبة تحديد مفهوم المجتمع المدني، ويؤثر في قدرة المفهوم التحليلية وإمكانية التراكم العلمي الجاد، تغير مضمون المفهوم ذاته من مفكر إلى مفكر، وفق الانتماء السياسي، وأيضًا الأيديولوجي للمفكر صاحب المفهوم.

فالمفكر الذي يطمح إلى المزيد من التحول الديمقراطي، وصولاً إلى درجة من التماسك الديمقراطي، يعالج المفهوم بطريقة تختلف عن مفكر يهتم بالديمقراطيات المستقرة، كما في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث ديمقراطية الحوار، والبحث عن أشكال للديمقراطية ذات طابع مباشر أكثر مما تُتيحه البرلمانات، خصوصًا على مستويات محلية من مشاركة المواطنين ـ مجالس محلية، أو مجالس إدارات أولياء الأمور في المدارس، أو حتى على مستوى التنظيمات غير الحكومية

المتخصصة في مجالات محددة ومتنوعة ... - أو على مستويات أخرى أصبحت تجذب المزيد من الاهتمام كمنظمات البيئة أو المرأة...

المفكر في الحلة الأولى يربط مفهومه للمجتمع المدني بالمزيد من التحول الديمقراطي، بالمعنى المعروف للديمقراطية الليبرالية؛ بينما في الحالة الثانية يحاول ربط المفهوم بذلك النوع الأكثر مباشرة، والأضيق نطاقًا من الديمقراطية. قد يُضاف إلى ذلك حالة أخرى خاصة بالجماعات ذات الطابع الإسلامي - وتتنوع من جمعيات للإصلاح أو الدعوة أو جمعيات خيرية ... - وما إذا كان يجب تبني ذلك المفهوم الموسع الذي يدخل تلك الجمعيات، بالرغم من طابعها الديني، ضمن مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ...

وقد يصل الأمر إلى حد المناداة بناء مجتمع مدني نشط في الوطن العربي [1]، كدعوة يمكن أن تحل محل الدعوة للتحول

---

(1)هناك من يعتقد بغياب التقييم الدقيق لمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي ،راجع : د.أماني قنديل(محرر) تقييم منظمات المجتمع المدني

الديمقراطي، لما تثيره تلك الدعة للديمقراطية من حساسيات واعتراضات مبدئية، بعضها من الحكومات، وبعضها الآخر من جماعات تقليدية، ولما تحمله دعوة بناء مجتمع مدني من طابع لا سياسي، وإن في ظاهرة، ومن طابع الجدة. لكن بناء مثل هذا المجتمع المدني، في ظروف مجتمع قائم في هذه الأقطار العربية، قد يكون - على الأقل في المرحلة الحالية - مجرد حلم. لكنه على كل حال حلم يستحق النضال من أجله، ومؤهل أكثر من غيره لجمع الفرقاء والأطراف على اختلاف توجهاتها من حول هدف البناء، في وقت يسود فيه التشتت وتتوالى الاختراقات والإخفاقات.

العربي (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2007) صفحة 30 – 31 . وحول ضرورات هذا الاهتمام أنظر: صفحة 14 – 16 حيث أهمية التقييم لمتطلبات الشفافية والمحاسبية وترشيد الانفاق فضلا عن تصاعد مطالب قطاعات واسعة من المجتمع المعاصر. .

المبحث الثاني: المجتمع المدني: الطابع السياسي والأصول الفكرية

الشروط التاريخية لقيام المجتمع المدني:

يختلف بناء المجتمع المدني جوهريًا عن بناء الديمقراطية، فالمجتمع المدني بمنظماته ونشاطاته، يفترض أن يكمل البناء الديمقراطي، ويدعم الوظيفة الديمقراطية للبناء السياسي - الاجتماعي العام. ولا تكمن أهميته فحسب في موازنة المؤسسات السياسية، التي في مقدمتها البرلمان، وإنما ترجع إلى ارتباطه مباشرة بالقوى الحقيقية عند جذور المجتمع وتكويناته المختلفة.

يحقق مفهوم المجتمع المدني قمة تطوره عندما تتحقق الشروط التاريخية لقيام المجتمع المدني جميعها، حيث يمكن قيام هذا المجتمع إذا ما توافرت بعض هذه الشروط دون البعض الآخر (على الأقل شرطين منها).

ويمكن التمييز بين هذه الشروط على النحو الآتي:

أولاً : المواطنة: فالفرد في المجتمع - وبغض النظر عن انتماءاته وولاءاته - يتمتع بحقوق المواطن، وأيضًا واجباته، ويرتبط هذا مباشرة بالشرط الثاني.

ثانيًا: نشأة منظمات يشكلها مواطنون أحرار على أساس طوعي: وهي منظمات تختلف عن تلك التجمعات العضوية التي يولد فيها الفرد ويلتصق بها.

ثالثًا: ضرورة الفصل بين الدولة والمجتمع، وما يمثله كلاً منهما من مؤسسات وتنظيمات، وهو فصل يجب ترسيخه على مستوى الوعي السياسي والاجتماعي أولاً، وعلى مستوى الخبرة التاريخية ثانيًا، وعلى مستوى الممارسة الفعلية والسلوك اليومي.

رابعًا: ضرورة التشديد على ما يميز آليات عمل الاقتصاد، ووظائفه وأهدافه، عن آليات ووظائف وأهداف كلاً من الدولة والمجتمع المدني، وما يضمه كلاً منهما من تنظيمات ووحدات.

خامسًا: التأكيد على ما يميز المجتمع المدني وتنظيماته ونشاطاته من عمل مباشر وجهًا لوجه، ومشاركة مباشرة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات، وهو أقرب إلى مفهوم الديمقراطية المباشرة، منه إلى مفهوم الديمقراطية التمثيلية التي تقوم عليها التنظيمات السياسية للديمقراطية الليبرالية.

ترابط الشروط التاريخية أمر ممكن تمحيصه، فالمجتمع المدني بمنظماته - دون مفهوم للمواطنة - قد يرسخ تقسيمات وتجزئة للمجتمع، على أساس من انتماءات عرقية أو طائفية لا طائل من ورائها، ويدمر برنامج التحديث للأمة، لأنه قد يسمو بهويات وولاءات وعائلات ممتدة، بما يهدد ليس فقط فكرة الأمة، بل وتكامل المجتمع ذاته.

والتمييز بين الدولة والمجتمع المدني وحده لا يكفي، إذ يلزم التشديد على ما يميز الاقتصاد عن كلا القطبين، وإلا قد يصبح الاقتصاد هو اقتصاد الدولة، كما في الوطن العربي، أو يكون اقتصاد المجتمع المدني، الأمر الذي يفرض إخضاع

المجتمع المدني لآليات قوى السوق، وهدم إمكانيات المجتمع المدني ذاته، حيث تزداد الهوة، وتتسع بين غنى النخبة الحاكمة، وفقر غالبية المواطنين، ويختزل المجتمع المدني إلى أقلية ثرية مشاركة.

والتمييز بين الديمقراطية لتمثيلية والديمقراطية المباشرة وحده لا يكفي، فالديمقراطية المباشرة لكي تتحقق تفترض تكامل بين أعضاء المجتمع، بمعنى توافر حد أدنى من التوافق أو الإجماع، والديمقراطية المباشرة تكمل الديمقراطية غير المباشرة، ولا تحل محلها في حالة المجتمعات الأكبر حجمًا، الديمقراطية التمثيلية وحدها تدفع إلى الاغتراب، اغتراب الفرد عن الجماعة، وأحيانًا عن الذات، ومن ثم فإن تعايش النمطية من الديمقراطية التمثيلية والمباشرة التي يحققها المجتمع المدني، تعايشهما وتكاملهما، يقدم شرطًا متكاملاً وتوازنًا لا غنى عنه، والاكتفاء بواحد منهما، أو الفصل بينهما من شأن اختزال موضوع على درجة من التعقيد والترابط بين عناصره وشروطه الجوهرية.

المجتمع المدني يقود إلى الديمقراطية:

المجتمع المدني قاد الغرب إلى الديمقراطية في مراحل تاريخية مختلفة، لكنه كان يحمل معنى مختلف في كل مرحلة، من المبالغة في السطحية الاعتقاد بأن مجرد إقامة منظمات للمجتمع المدني، أو ما يعرف أحيانًا بالمنظمات غير الحكومية NGOs ، يعنى الدفع في اتجاه الديمقراطية.

في مرحلة معينة تطور الغرب كان المجتمع المدني يعني "الحقوق المدنية"، وفي أخرى كان يعني "إقامة المجتمع على أساس من التعاقد"، وفي مرحلة جديدة كان يعني نزاهة وفاعلية وتوسيع الانتخابات البرلمانية، ومرحلة تالية كان التركيز على المواطنة وحقوق المواطن.

هكذا قاد المجتمع المدني الغرب إلى الديمقراطية، لأنه هو ذات الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني المعاصرة إنما هي أحدث تجلياته، أما اختزال المجتمع المدني في عدد من

التنظيمات، وزرعها في بيئة غير بيئتها، وتحديدًا في بيئته غير ديمقراطية، فإنه لن يجد نفعًا [1].

مما يؤكد ارتباط منظمات المجتمع المدني بعملية التحديث والتنمية السياسية:

1- أنها تقوم على مبدأ المواطنة، ويفترض أن تستند إلى عضوية لا تميز بين الولاءات والانتماءات المختلفة، وتقدم نموذجًا للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع.

2- الطواعية والإرادة الحرة كأساس للعضوية، وهذا يُتيح العضوية في أكثر من مؤسسة في ذات الوقت لنفس الشخص.

---

(1)يدعو البعض الي تعزيز الأمل في ان يكون المجتمع المدني في الوطن العربي أداة للتغيير والتحول الديمقراطي. راجع مثلا: مازن غرايبة. المجتمع المدني والتكامل – دراسة في التجربة العربية (ابو ظبي: مركز الامارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2002) صفحة 45 .

3- المساواة بين الأعضاء الذين يخضعون على قدم المساواة لنفس الإجراءات وتنظيم العضوية والنشاط وآليات العمل.

4- الاهتمام بالشأن العام وتكريس الوقت والجهد لتحقيق أهداف ومصالح قد تبدو - من منظور معين - خاصة أو فئوية، لكنها ترتبط بالشأن العام وبتحقيق المصالح العامة ككل.

5- تبني القرارات والسياسات من خلال تفاعل حر، وتسامح وتداول ي وجهات النظر، وتبادل الحجج والأسانيد يشكل عقلاني وتضامني.

6- يفترض أن تقف في وجه طغيان السلطة وتغولها، وفي وجه انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

تعريف المجتمع المدني في اللغة والتراث العربي:

يعتقد د. وجيه كوثراني بوجود "إشكالية مفاهيمية" عند نقل مصطلح المجتمع المدني إلى العربية، فإذا كان جوهر المفهوم (المواطنة)، فإن المواطنة في الفكر العربي أصبحت ترتبط بالدولة القطرية، وبجماعة من السكان يتجمعون داخل حدود تلك الدولة القطرية، ويقدم كوثراني تعبير اصطلاحي تواتر استخدامه في التراث العربي والإسلامي عبر تطور العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهو اصطلاح (الأخ والأخوية والإخوات والأهل) باعتباره نتاج للثقافة السياسية الإسلامية (العقيدة) والعربية (اللغة).

لذلك يقترح كوثراني استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" بدلاً من "المجتمع المدني"، للدلالة على المجتمع في تلك المنطقة، ذات الثقافة السياسية العربية الإسلامية، كمفهوم يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، وهذا المصطلح الموازي يتفق مع صيغة "أهل الدولة" في التاريخ الاجتماعي - السياسي العربي، والتي ترددت في مقدمة ابن خلدون - حيث أهل العصبية

وأهل الحرف والطرق والفرق ... وغيرها من صيغ تعبر عن دينامية للاجتماع السياسي.

يستدرك كوثراني في تحليلاته، فيقر بأن مقارنة المجتمع المدني الحديث بالمجتمع الأهلي التقليدي، لا تحمل معنى المفاضلة أو الاستبدال، فالتاريخ لا يتكرر بذاته، والعصبية مثلاً التي شكلت - وفق تحليلات ابن خلدون محركًا للتاريخ العربي - عندما اقترنت بالدعوة واتجهت إلى التواجد القائم على الولاء في إطار أمة واسعة، أضحت اليوم في ظل الدولة القطرية تدفع إلى التجزئة والتفكيك المجتمعي، بل والحروب الأهلية[1].

الطابع السياسي لبحوث المجتمع المدني :

يبدي بعض الباحثين ارتياحًا لغياب الطابع السياسي عن دراسات المجتمع المدني، خصوصًا بالنظر إلى المعاناة التي يتحملها الباحثين المنادين بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، مما

---

(1) وجيه كوثراني: المجتمع المدني والدولة في المجتمع العربي، في: سعيد بنسعيد وآخرون،مرجع سابق، ص 119 ــ 121.

قد يكرس فكرة العداء للسياسة، والتهرب من معالجة كل ما هو سياسي، خصوصًا إذا ما تعلق بالسلطة والصراع من أجل السلطة السياسية أو بشأنها، في دول الجنوب التي مازال يغلب عليها الطابع السلطوي أو الشمولي.

وللرد على هذه الاعتبارات، فإن العداء للسياسة، والتهرب من كل ما هو سياسي، يُعد ألد أعداء الديمقراطية - من جهة - كما يعتبر تجاهلاً لحقيقة التسييس المتزايد الذي يوسع من الموضوعات والقضايا السياسية في العالم.

والمجتمع المدني بطبيعته يقع في قلب التفاعلات والنماذج البنائية والقيمية والسلوكية التي تشكل الحياة السياسية، أولاً: من حيث علاقته الوثيقة بالدولة، فانفصاله أو استقلاله عن الدولة لا يعني قطع الصلات معها أو نفيها، إذ لابد من وجود الدولة - جنبًا إلى جنب - مع المجتمع المدني ليؤدي مثل هذا المجتمع دوره ووظائفه، ويحتفظ بكيانه. وثانيًا: فإن المجتمع المدني قائم في جوهره على المواطنة، التي ترتكز على هوية الأمة والانتماء والولاء النهائي لها، وليس على ولاءات جزئية

عائلية أو عشائرية أو عرقية مهما كانت، أو حتى على ولاءات تستند إلى صلات الدم والقرابة والعقيدة... وثالثًا: فإن المجتمع المدني لا يزدهر إلا في الديمقراطيات، حيث الاعتراف بالسلطة وإمكانية الوصول إليها وتداولها، فضلاً عن مُحاسبتها وإخضاعها لسيادة القانون ومبادئ الشفافية، وضمان حقوق الإنسان.

إن المجتمع المدني واستقصائه يحمل بحثًا عن الحرية والعدالة والمساواة بين البشر، فضلاً عن التضامن والتكافل، وهو بذلك يفوق ما تعبر عن مفاهيم كالديمقراطية والاشتراكية ودولة الرفاة الاجتماعي، ويتجاوز الكثير مما تحمله.

وعلى حد تعبير أحد الكتاب، أنه يحاول تحقيق المستحيل، من خلال إعطاء تسميات جديدة لقيم أو مثل أو أحلام قديمة - طالما داعبت عقول البشر - محاولاً تجاوز العقبات والأزمات من خلال مسميات جديدة. إن أجيالاً تناضل، وتجدد النضال، لتكتشف أن ما يحاربون من أجله، سبق أن حاربه الرواد والآباء تحت مسميات أخرى.

رغم كل ذلك، هناك من يشير إلى أهمية مسايرة الآراء التي تؤكد الفجوة بين المجتمع المدني والطابع السياسي، وأن طبيعة المجتمع المدني وجوهره لا تحمل من الطابع السياسي إلا القليل.

يستند هؤلاء في تأكيدهم الطابع اللاسياسي للمجتمع المدني على اعتبارات، من أهمها:

1- الاتساع الهائل في المسميات، والمعاني والمدلولات التي تحملها، والتي تشير على المجتمع المدني ومنظماته وأنشطته.

2- غلبة الطابع المهني أو المحلي أو الفئوي، وما يرتبط به من مصالح وولاءات وهويات قد تكون محدودة في نطاقها ومدى تأثيرها.

3- كثيرًا ما تقف أنشطة منظمات كثيرة للمجتمع المدني عند حد التعبير عن الآراء والاتجاهات، أو المعلومات والحقائق.

4- في كثير من الأحيان تحاول منظمات المجتمع المدني تأكيد الطابع اللاسياسي الذي يميزها، وقد تتخفى من وراء لافتات ومسميات تبعدها عن الطابع السياسي.

5- كذلك فإن كثير من هذه المنظمات قد تحاول عدم الارتباط بقوى، أو تفاعلات وأنشطة، داخلية أو خارجية تحمل مغزى سياسي واضح، وقد ترفض المعونات التي تقدم إليها من خارج الدولة، أو حتى من خارج الفئة أو الجماعة التي تمثلها.

6- وقد تعمد منظمات كثيرة إلى مسايرة الحكومات، مراعاة لمتطلبات استمرارها وبقائها على قيد الحياة.

7- يقتصر عمل كثير من منظمات المجتمع المدني على مجرد رصد ومتابعة قضايا ومهام لها طابع فكرى أو مهني، دون محتوى سياسي واضح، وأحيانًا ذات طابع إنساني أو خيري، وحتى المنظمات التي ترتبط بأهداف وأنشطة كحقوق الإنسان أو التحول الديمقراطي، أو

بفئات معينة كحقوق المرأة والفقراء والمهمشين، وضرورة تمكينها ...، فإنها لا تتجاوز في رصدها ومتابعتها لهذه القضايا مجرد الدعوة وإبداء الآراء والدراسات، إلى محاولات التغيير أو فرضه، وفي أقصى الحالات تقف عند حد تقديم بدائل للحلول والسياسات دون محاولة فرضها، أو تعبئة وتحريك المجتمع نحو حركة نشطة في مواجهة الحكومات.

رغم هذه الاعتبارات، يظل للطابع السياسي الغلبة دائمًا في الواقع، كما أن صعوبة التمييز بين ما هو سياسي، وما هو غير سياسي، قد تضفي نوعًا من التعقيد، والصعوبات الإضافية على تقدير حجم هذا الطابع السياسي ومداه وحدود تأثيراته.

المصادر الفكرية للمجتمع المدني:

ترجع نشأة المجتمع المدني في الفكر السياسي والفلسفة السياسية الغربية إلى اللحظة التي أمكن عندها التمييز في إطار الوحدة السياسية بين جانبين: المجتمع والدولة، وهو تمييز يحمل

معنى الانفصال، ثم التلاحم والترابط، في وحدة يتمايزان بداخلها، وهذا التتابع بين الانفصال والتلاحم يجعل بنية الوحدة السياسية - بمكونيها المجتمع المدني والدولة - أكثر تمايزًا.

كما تشير نشأة المفهوم إلى تحول حاسم في الفكر السياسي الغربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على وجه التحديد، وتمثل الثورة الفرنسية نقطة التحول الكبرى من النظام القديم، نظام الحق الإلهي المقدس في الحكم، والمدافعين عنه، والنظام الجديد، أو ما أتى به فلاسفة الفكر السياسي الحديث، وفي مقدمتهم لوك وهوبز وروسو وسبنيوزا ... الذين واكبوا علماء وفلاسفة آخرون في مجالات الطبيعة والفلك والرياضيات ...، ومع النظام الجديد كانت ولادة المجتمع المدني.

إلا أن متابعة مفهوم المجتمع المدني يفرض رصد المفهوم لدى أعداد كبيرة من المفكرين، من أمثال كانط وهيجل وماركس وجرامشي وأوجست كونت وسان سيمون وتوكفيل وآدم سميث وغيرهم.

قام النظام القديم على بناء اجتماعي هيراركي أساسه ملكية الأرض، حيث التمايز الحاد بين ملاك الأراضي وتابعيهم، وكانت السلطة مطلقة وفق نظرية الحق الإلهي للملوك، وهي نظرية صاغها رجال الكنيسة وفقهاء السلطة.

تقوم نظرية الحق الإلهي المقدس في الحكم على أركان أربعة رئيسية[1]:

1- الملك خليفة الله في الأرض، عن طريقه تدار شئون المملكة، وعليه فالعرش الملكي هو عرض الإله ذاته.

2- الملك يحل محل الله الذي هو الأب الحقيقي للجنس البشري، فسلطة الملك سلطة أبوية، أي على غرار سلطة الآباء.

3- ومن ثم فإن سلطة الملك مطلقة لا يقيدها أحد، كما أن سلطته من القوة، بحيث لا يفلت منها أحد.

4- لا يجوز أن تكون سلطة الملك موضع معارضة، أو حتى مجرد تذكر من المحكومين - إلا إذا كانت في شكل

---

(1) راجع لمزيد من التفصيل: سعيد بنسعيد العلوى، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون. مرجع سابق، ص 41 – 88.

شكوى ملؤها التعظيم والاحترام، أو دعوات صالحة بالرشد والهدى.

النظرية إذن تقوم على قدسية السلطة وإطلاقها، مما يعني اكتساحًا شاملاً لمساحات الوجود البشري لأي مجتمع.

كان المجتمع الأوروبي في النظام القديم - قبل الثورة الفرنسية - ينقسم ثلاثيًا إلى من يتعبدون، أي رجال الدين، ومن يحاربون، أي طبقة النبلاء، ومن يشتغلون لإطعام الآخرين، أي طبقة المنتجين وعامة الشعب، وكانت الأرض موزعة بين النبلاء ورجال الدين، فضلاً عن الملك، وأغلبية المجتمع لا يملكون شيئًا في شكل أقنان.

ثم حدث اضطراب وتفكك في هذه البنية الاجتماعية، تبعه تغير عنيف انتهى بالثورة الفرنسية، بحيث لم تعد طبقة النبلاء تستطيع مواصلة حماية النظام وبقائه، ولم يعد رجال الدين يتمتعون بالتماسك أو التجانس بعد التفاوت الهائل في الثورة والنفوذ بينهم، في وقت أخذت فيه البرجوازية تتسع، في إنجلترا وهولندا في القرن السابع عشر، ثم فر فرنسا وغيرها بعد ذلك.

ارتبط مجيء البرجوازية بقيم واهتمامات جديدة[1]، فارتفع الاهتمام بالعلوم والمعارف الجديدة، وانتشرت أفكار التنوير، وتصاعدت المطالب الكبرى بالمساواة - مع النبلاء ورجال الدين - وبالحريات والحقوق، وخصوصًا التفكير والعمل خارج نطاق سيطرة وتوجهات الكنيسة.

وقد أمكن للمجتمع المدني أن يجد - للمرة الأولى - في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، تجسيدًا سياسيًا وقانونيًا للتعبير عنه، حيث برزت فكرة المواطنة بمعناها الحديث، وبدأت تتطور هذه الفكرة منذ تلك اللحظة.

---

(1) هناك من يعتبر المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي، ويعرف المجتمع المدني بأنه المجتمع البرجوازي، أو يرجع ذلك إلى اللغة الألمانية تحديدًا. راجع: د. عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 71 – 72.

نظرية المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث: من البرجوازي إلى المواطن:

وفي أواخر العصور الوسطى ظهر مصطلح المجتمع المدني كتسمية تقابل المجتمع الديني المسيحي أو الكنسي، على اعتبار أن المجتمع المدني يضم "مواطني المدينة الأحرار" الذين لا تربطهم علاقات التبعية الإقطاعية - من الفلاحين أو سكان المدن التابعين للإقطاعيات، أو من الأفنان والإتباع، فضلاً عن النبلاء ورجال الدين أو الإكليروس، ولكن مواطني المدينة الأحرار هؤلاء لم تكن لهم عندئذ حقوقًا سياسية، فالمواطن الحر الحقيقي المتمتع بالحقوق السياسية كان الإقطاعي فحسب، وعضو طبقة النبلاء. وكان الاعتراف بمواطني المدنية الأحرار - أو ما سمي بعد ذلك بالطبقة الثالثة - كان اعترافًا متزامنًا مع ظهور الملكيات المطلقة.

أصبح ساكن المدن - البرجوازي - تابعًا لصاحب السيادة، في ظل الملكيات المطلقة، ففقد حرياته السياسية، وأصبح حرًا في النشاط الاقتصادي فقط، وفي مرحلة لاحقة أصبح الهدف توسيع

حرياته، لتشمل الحقوق السياسية والمدنية، جنبًا إلى جنب مع الحقوق الاقتصادية، أي ليتحول من برجوازي، بالمعني القديم، على مواطن يتمتع بالحريات والحقوق السياسية والمدنية، ومع توسع المواطنة، شملت هذه الحقوق والحريات فيما بعد قطاعات السكان الواسعة، بما في ذلك الفقراء والفلاحين والنساء...

ميلاد المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث:

ترجع نظرية المجتمع المدني في عهدها الأول - في الفكر السياسي الحديث - إلى كتابات مجموعة كبيرة من فلاسفة الفكر السياسي الغربي، ابتداءً من القرن السابع عشر، وقد ركز بعض هؤلاء المفكرين على "نظرية العقد الاجتماعي"، وفي مقدمة هؤلاء توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو.

يميز هؤلاء المفكرون بين حالة الطبيعة ووضع المجتمع البشري خلالها، ثم العقد الاجتماعي، وفي النهاية شكل وطبيعة نظام الحكم الذي نشأ وفق هذا العقد، لكن لكل مفكر من هؤلاء ما يميزه، ويجعله مختلفًا عن الآخرين، كما أن هناك بعض قواسم مشتركة تجمع بين مفكر أو أكثر من هؤلاء، سواء في نظرته إلى

حالة الطبيعة هذه، أو إلى طبيعة العقد، أو شكل النظام السياسي الذي أفرزه.

وحالة الطبيعة تمثل حالة افتراضية، كان يعيش فيها الإنسان في ظروف تسبق ظهور المجتمع، ثم انتقل بعد ذلك إلى مستوى نوعي مختلفًا تمامًا، حيث العيش داخل مجتمع له ضوابطه وأوضاعه، وهذا الانتقال لا سبيل للرجوع عنه، طالما تم.

توماس هوبز (1588 ـ 1679):

يتصور هوبز حالة الطبيعة على أنها حالة حرب مطلقة ومتصلة: حرب كل إنسان ضد أخيه الإنسان، ومرد ذلك في رأيه هو الطبيعة البشرية التي يعتبرها سيئة وضعيفة، وتميل إلى الشر، ولا يمكن عنده منع ظلم الإنسان للإنسان، إلا من خلال القوة، والتفاوت في القوة بين البشر يصبح مصدر تعاسة وشقاء، وعداوة، في حالة الطبيعة هذه التي يصور فيها هوبز الإنسان على أنه "ذئبًا لأخيه الإنسان".

التعاقد عند هوبز يمثل تنازلاً جماعيًا كاملاً تامًا، وبطريقة إرادية كاملة من قبل جميع الأفراد، عن كافة حقوقهم الطبيعية، كطرف أول، إلى طرف ثان هو الحاكم الذي تصبح سلطاته مطلقة على نحو كامل، لا معنى ولا مجال للاعتراض عليها. لذلك اعتبر هوبز المنظر لسلطات الحاكم المطلق، فالتنازل كامل عن جميع الحقوق، يؤدي إلى الخضوع التام المطلق والاستسلام للحاكم المطلق.

جان جاك روسو (1712 ـ 1788):

يرى روسو ف حالة الطبيعة سعادة للإنسان، الذي هو طيب بطبيعته، والطبيعة الإنسانية بعيدة عن الشر، طالما لم تتمكن فيها شهوة الملكية الخاصة خصوصًا، فالملكية الخاصة تشكل مصدر للاختلاف والتفاوت بين البشر، وتعاظم الاختلاف والتفاوت، نتيجة تضم الملكية من جهة، يقابله انتشار الحرمان والحاجة من الجهة الأخرى، ويدفع إلى ميلاد المجتمع المدني - المقترن عند روسو بظهور مبدأ الملكية الخاصة - ويعتقد روسو

أن شهوة الملكية الخاصة تتبعها شهوات أخرى، وتقود إلى قيام حكم الطاغية المستبد الذي يحول باستبداده المطلق الأفراد إلى المساواة في عدم الامتلاك ثانية.

يعتقد روسو أن الطريق الوحيد حالة الطبيعة تتحول إلى فوضى واضطراب نتيجة الملكية الخاصة، وأن السبيل الوحيد لتجنب هذه النتيجة هو العقد الاجتماعي.

التنازل هنا من قبل الشعب، وبمفهوم جديد صاغه روسو، هو مفهوم الإرادة العامة، التي تختلف عن مجموع الإرادات الفردية، فهي نتاج كيفي جديد يتم التعبير عنه من خلال صناديق الانتخابات والتصويت، وتقترب من مفهوم السيادة، فهي لا يمكن أن تكون محل تنازل أو أن تنتقل الحكم من جهة إلى أخرى، ويربط روسو بين القانون، الذي يعتبره تجسيد الإرادة العامة، وبين تنفيذ القانون الذي تقوم به الحكومات بأنواعها.

والإرادة العامة إما أن تكون أرادة الشعب بكامله، وتعبر هنا عن السيادة، وتفعل فعل القانون، أو جزء من الشعب، وفي

هذه الحالة لا تكون إرادة عامة، وإنما إرادة خاصة، وتصبح في مستوى القرار أو المرسوم.

الشعب عند روسو هو الإرادة العامة حينًا، أو الدولة حينًا آخر، أو "أنا جماعية" أحيانًا ثالثة، وأفراد الشعب هم مواطنون، من منظور قوتهم وفاعليتهم في اتخاذ القرارات، وهو رعايا من منظور الامتثال، لما تقضي به الإرادة العامة.

انتهى روسو إلى سلطة مطلقة، تقترب من مفهوم هوبز، لكنها في يد الإرادة العامة، وليس الحاكم ويجسدها القانون.

جون لوك (1632 ـ 1704):

يختلف فكر لو عن هوبز جوهريًا - وأيضًا عن روسو فيما ذهب إليه - فالنظام أو السلطة التي أنشأها العقد الاجتماعي تخضع لشروط أساسية، وهو أن تستخدم من أجل خير المجتمع وحماية أملاك الأفراد الذين تنازلوا عن حقوقهم بمقتضى العقد، ويعتقد لوك أن طبيعة العقد الذي يعني الخضوع أو العبودية،

والذي من شأنه إقامة نظام حكم فردي مطلق، هو تعاقد لاغي أصلاً، لأنه يقوض هدف التعاقد الأصلي، ويجتث أركان المجتمع المدني ذاته، ووفق كلماته "فالحكم المطلق لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني، وليس شكلاً من أشكال الحكم المدني على الإطلاق".وتُعد أفكار لوك رفضًا حاسمًا للحكم المطلق، وتأييدًا واضحًا للشكل البرلماني من نظم الحكم.

الفصل الثاني

الدولة والمجتمع الصناعي في الفكر السياسي الحديث:

تشكل الدولة وفق الفكر السياسي الحديث مجموعة أجهزة وأبنية أساسية، أهمها: البيروقراطية المدنية والعسكرية، بمعنى مؤسسات الخدمة المدنية، والإدارة، فضلاً عن الجيش والأجهزة العسكرية والأمنية، يضاف إليها المؤسسات المدنية، وفي مقدمتها السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي تؤكد النظرية الليبرالية ضرورة الفصل بينها، وقد يضاف إلى هذه العناصر درجة عالية من العقلانية في التنظيم كأساس لقيام واستمرار الدولة، والدولة أضحت بمثابة تنظيم قسري يحتكر القوة، في إقليم محدد، في مجالات لدفاع والنظام العام والقضاء والفصل في المنازعات، والتشريع وتنظيم شئون النقد والضرائب والعملة، كما تتولى المشروعات العامة، خصوصًا تلك المرتبطة بالبنية التحتية.

والدولة بذلك تشكل ضرورة للمجتمع المدني، فالحالة الطبيعية للمجتمع دون دولة هي حالة حرب، أو حالة "لا

مجتمع"، أي أن المجتمع لوحيد الممكن كمجتمع مدني لا يقوم إلا بوجود الدولة.

أما المجتمع الصناعي الحديث فإنه يقوم على عناصر أساسية أهمها:

1- الفصل بين مكان العمل والأسرة أو المحيط العائلي.
2- التقسيم الفني للعمل، ويعززه التخصصات المختلفة.
3- العقلانية ومحاولات تقديم أفضل المنتجات بأقل تكلفة ممكنة، مع تراكم ضخم في رأس المال.
4- ويرتبط بتجمعات ضخمة من العمل في أماكن العمل، وتصبح لهؤلاء أهمية وتأثير متزايدين.

وبينما تركز النظرية الليبرالية على احترام الملكية وحمايتها، والمنافسة بين المشروعات الخاصة، تجد الماركسية في الدولة بمؤسساتها وتشريعاتها أداة لسيطرة الطبقة المسيطرة اقتصاديًا على أدوات الإنتاج.

وبينما تتهم الليبرالية النماذج الماركسية بالعمل على تضييق مجال عمل المجتمع المدني والحريات المتاحة له.

يأخذ الماركسيون على الدولة الليبرالية استغلال طبقة العمال وتكريس التفاوت الحاد في الدخول والثروات، وأصبح المجتمع المدني - لدى بعض الماركسيين - هو السوق الرأسمالية، والدولة هي جهازه القمعي، والهدف إلغاء كل نهما، فمع تحرر المجتمع من طبقيته، وتحرر الأفراد من اغترابهم، تذوب الدولة في المجتمع.

المبحث الأول..المجتمع المدنـــي بين الأحيـــاء والتراجـــع

عوامل أدت إلى إحياء فكرة المجتمع المدني

شهد العديد من النظم الليبرالية في العامل أحداث دفعت في اتجاه إعادة مفهوم المجتمع المدني إلى الصدارة، من هذه الأحداث:

1- حركـات الـسلام وحركـات المحافظـة علـى البيئـة، ويعارض أعضاء هذه الحركات سيطرة اقتصاد السوق على قضايا التسلح والبيئة، ويقدم هؤلاء رؤية تختلف عن رؤية الدولة والأحزاب السياسية.

2- حركات المرأة التي تنتظر إلى النظم السياسية والاقتصادية باعتبارها تخضع لسيطرة الرجل، وتتبنى مطالب وبدائل تطرحها تختلف عما تطرحه كثير من الدول والأحزاب والمنظمات القائمة.

3- النقابات وخصوصًا تلك المعبرة عن طبقات العمال الصناعيين، وتتبنى مطالب حول بيئة وشروط العمل وظروفه، وحقوق العالمين، ونضالاتهم من أجل التخلي عن هدف الربح في معالجة قضاياهم، وإخراجها من تحكم قوى السوق، وآلياته المطلقة.

4- انتفاضات متكررة قد تشهدها بعض الديمقراطيات المستقرة، وتطالب بمعالجة قضايا كالتهميش أو الشباب أو التعليم والثقافة أو المطالب الاقتصادية وغيرها.

والأحداث والحركات السابقة مجرد أمثلة لتغيرات تحاول أن تفرض نفسها خارج نطاق آليات السوق، وخارج آليات الدولة في الوقت ذاته، وتدفع في اتجاه تطور مفهوم المجتمع المدني.

يعتمد تطور المجتمع المدني على تطوير مجال خارج آليات الاقتصاد، وخارج آليات الدولة، مجال خاص بالأفراد، على أساس طوعي - أو تعاقدي إن شئت - وتتم المشاركة فيه على أساس عقلاني، لكن يس بهدف تحقيق الربح، وإنما أساسه فهم معين للمجال الخاص بالمجتمع: بيئته، ثقافته، أنساقه التعليمية والصحية ... [1].

---

(1) تضمن مفهوم هيجل للمجتمع المدني ثلاث عناصر: أولها للاقتصاد والحاجات، وثانيها للقانون الخاص في مقابل القانون الدستوري والجنائي، وثالثا يتعلق بالشرط والجمعيات الأهلية. وركز هابرماس على العنصر الثالث، حيث تناول بالتحديد الجمعيات الأهلية، التي ليست تابعة للدولة، وليست اقتصادية بالضرورة، وقد أشار أراتو Arato إلى أهمية تلك الجمعيات في بولندا، بينما كان الاقتصاد والشرطة والاتحادات ... تحت سيطرة الدولة، في سياق بحثه عن المجتمع المدني في بولندا، حيث برزت المسيرة الحالية للمجتمع المدني بالتصدي لشمولية الدولة فيها.

لماذا يتراجع المجتمع المدني في الأقطار العربية:

يتضمن المجتمع المدني في صورته النقية - كنمط مثالي بمفهوم ماكس فيبر - تنظيمات أو جماعات ومؤسسات غير حكومية، سياسية كالأحزاب والجمعيات السياسية، ومهنية أو نقابية، كالاتحادات العمال والنقابات وهيئات للتنمية والتوعية، أو للدفاع الاجتماعي وجمعيات حقوقية، وقد يتضمن جماعات مصالح أو جماعات للضغط، ويفترض ذلك توافر أسس أو محاور لا غنى عنها لهذا المجتمع المدني وتنظيماته، قيمية وبنائية وسلوكية، بمعنى:

1- ثقافة سياسية تقوم على التسامح، وقبول الآخر، والثقة التي هي أساس ما يعرف برأس المالي الاجتماعي، وتنوع الولاءات والمصالح التي ترتكز إلى تنوع الطبقات والمهن والروابط المحلية والوطنية.

2- إطار قانوني ومؤسسي يعزز هذا التسامح والثقة، بمعنى قوانين ولوائح وتشريعات تقنن القيم السابقة، وتفرض الالتزام بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد

والجماعات والتنظيمات أطراف العلاقات الفاعلين في المجتمع المدني.

3- سلوك سياسي واجتماعي يترجم ثقافة التسامح والثقة، وتنوع المصالح والولاءات، ويحترم الأطر القانونية والمؤسسية القائمة.

وهذه الأسس ذاتها لا غنى عنها لقيام وتحقيق الديمقراطية، ولعمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي.بعبارة أخري فان كلا من المجتمع المدني و التحول الدسمقراطي يستند الي أسس مشتركة واحدة.

يتسم الولاء للدولة - أو للأمة - بالإجماع والشمول، لكل المواطنين، بينما الجماعات والوحدات والمصالح والولاءات الفرعية تتسم بالخصوصية، وتتفاوت في قوتها واستمراريتها، بعبارة أخرى فإن المواطن في المجتمع الحديث قد يغير من مهنته أو طبقته الاجتماعية أو انتمائه لفكرة معينة، وقد يدخل في علاقات منافسة أو نضال وكفاح، وربما صراع من أجل مصالح وولاءات معينة، بينما لا يتوقع منه أن يغير ولائه الوطني أو

القومي. وكلما كان المجتمع أكثر تطورًا ونضجًا، وتنظيمًا وديمقراطية، كلما توقعنا للأفراد والجماعات قدرات أعلى على العمل الجماعي معًا، وصقل خبراتها التنظيمية، لذلك فإن منظمات المجتمع المدني في جميع الديمقراطيات المستقرة في العالم قد ازدادت عددًا، وتنظيمًا، وتعقيدًا، وفاعلية.

توفر الدولة[1]، وأجهزتها التي يفترض أن تكون محايدة في علاقاتها بكل منظمات المجتمع المدني، توفر المجال العام الملائم لأنشطة هذه المنظمات، ويظل للمجتمع المدني استقلاله عن الدولة.

علاقة الدولة بالمجتمع المدني لا تكون علاقة انفصال أو استقلال كامل، فكلاهما لازم لوجود الآخر، كما أن أكثر

---

(1) هناك خلط شديد، وعدم وضوح في الحدود التي تفصل بين الدولة والنظام السياسي والحكومة، على مستوى نظري بين عدد من الكتاب والباحثين، وعلى مستوى عملي بين أفراد وجماعات وأطراف من المعنيين بهذه المصطلحات. وقد تزداد حدة هذا الخلط وعدم الوضوح في حالة غياب الديمقراطية، أو سيطرة ثقافة لا تتضمن قيمًا للتسامح وقبول الآخر والثقة، فتصبح معارضة رأي معين بمثابة اتجاه خيانة أو عمل ضد الدولة أو النظام السياسي.

الديمقراطيات استقرارًا هي تلك التي تشهد مجتمعًا مدنيًا قويًا ودولة قوية في وقت واحد.

ويفترض أن تقود عمليات التحول الديمقراطي إلى مزيد من الفاعلية، والعدد الكمي، للمجتمع المدني ومنظماته، فكلاً من الديمقراطية - أو التحول الديمقراطي - والمجتمع المدني يستند كما سبقت الاشارة إلى ذات الأسس القيمية والبنائية والسلوكية.

يمر الوطن العربي بعمليتين : بناء للمجتمع المدني، وتحول ديمقراطي في وقت واحد، فالتكوينات والوحدات الاجتماعية يفترض أنها تنمو، وتزداد عددًا وحجمًا وقوة، وعمليات التحول والإصلاح تأخذ مسارات عديدة، ثقافية ومؤسسية وسلوكية، رغم العقبات والعوائق التي تقابلها[1].

---

(1) من الخطأ القبول بفرضية تروجها بعض الكتابات حول استحالة التحول الديمقراطي، واستحالة قيام مجتمع مدني بمنظماته في الوطن العربي، سواء كانت هذه الفرضية تستند إلى مبررات ثقافية أو اجتماعية أو سياسية. راجع: د. سعد الدين إبراهيم. المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، تقديم الترجمة العربية لكتاب الموجه الثالثة،لصامويل هنتنجتون ، ص 12 – 55.

تشير مكونات "المجتمع الأهلي التقليدي" في الوطن العربي - والذي يسبق الاستقلال في الدولة العربية المعاصرة إلى عدد من الكيانات المدنية، منها اتحادات الحرفيين أو الطوائف الحرفية التقليدية والطرق الصوفية، والتي كان لها دورها في الحياة العامة، مع الأعيان والتجار ورموز السلطة في المركز، وفي الأطراف يأتي الريف والمناطق النائية، والقبائل التي كانت تحظى بدرجة أو أخرى من الاستقلال.

احتفظ هذا المجتمع المدني في صورته التقليدية بتوازنه من خلال عدد من الآليات، من أهمها:

1- التكافل الاجتماعي الذي كان يستند إلى أساس من الدين والمذاهب والمهن.
2- التدرج الطبقي الجامد.
3- استقلال نسبي للمهن والحرف وموارد التمويل والتي كان معظمها مصدره الأوقاف أو الحبوس.
4- نوع من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي قدمتها الجماعات المحلية، حيث لم يتوقع من الدولة أن تقدم مثل هذه الخدمات.

كانت هذه الآليات كفيلة باستمرار قدر من الحماية للأفراد، الذين اعتمدوا على هذه المؤسسات في تحديد هوياتهم، وفي تلبية الكثير من احتياجاتهم الأساسية، دون تعامل مباشر أو علاقة مباشرة مع السلطة السياسية في المركز، واستمر التوازن لفترات طويلة، وإن تخللها بعض نوبات من القلاقل أو الفتن، وأحيانًا الغزو من قوى أجنبية غير مسلمة.

استمر هذا الحال أكثر من عشرة قرون من التاريخ العربي الإسلامي، وخلال القرنين الأخيرين تعرض هذا المجتمع التقليدي للتغلغل المباشر من القوى الغربية، في شكل استعمار مباشر أدى إلى تآكل معظم هذه المؤسسات المدنية التقليدية، وبدأت تظهر بعض مؤسسات حديثة في الوطن العربي - في مقدمتها الدولة - لكنها ظلت أولاً هشة ضعيفة، وثانيًا ظلت دون أن تصاحبها التحولات الرأسمالية والصناعية التي شهدتها المجتمعات العربية، وثالثًا أخذت تنمو ببطء شديد وبشكل مشوه.

ومع نيل الاستقلال - في الخمسينات والستينات من القرن العشرين لمعظم الأقطار العربية - تبنت معظم الأقطار العربية

المستقلة حديثًا خططًا طموحة للتنمية والتصنيع، فنشأت طبقة وسطى جديدة، وبدايات تكوين ما يشبه طبقة عمالية جديدة، لكن التطورات اللاحقة أجهضت مثل هذه النشأة والبدايات لتقوم:

1- طبقة طفيلية قوامها حديثي الثراء في ظل معايير اقتصادية شديدة التباين في الرواتب والكفاءة والمهارة.

2- طبقة بروليتارية اتسعت لتضم شرائح من عمال غير مهرة وتضخم أعداد من يعانون البطالة بأنواعها ومستوياتها.

حدث قدر كبير من الضغوط ، والاغتراب الذي أصاب الطبقات الوسطى والعمالية، وتخبط من قبل النخب الحاكمة، واستقطاب بين دوائر هذه النخبة الضيقة والمحدودة وبقية المجتمع، وفشلت هذه النخب في إدارة الصراعات والأزمات الداخلية والخارجية، مع ما ترتب على ذلك من تكلفة باهظة[1].

---

(1) تقدر هذه التكلفة بأكثر من ألفي مليار دولار، منها 300 مليار للصراع العربي الإسرائيلي، 300 مليار للصراع العراقي الإيراني،

صاحب اغتراب المواطن العربي تشكك كبير في شرعية النظيم الحاكمة، خصوصًا مع تزايد اعتمادها على القمع والطرق البوليسية، فقد أعقب الاستقلال زيادة في معدل الانقلابات العسكرية، وانهيار التجارب الليبرالية التي كانت قصيرة العمر بعد الاستقلال، وبدأ وكأن هناك "عقد اجتماعي" ضمني أو صريح في كل قطر عربي، تقوم النخبة الحاكمة بمقتضاه بتنفيذ مخططات للتنمية وضمان العدالة التوزيعية خصوصًا لمحدودي الدخل وتلبية حاجاتهم الأساسية، وتعزيز الاستقلال الوطني مقابل أن تكف الشعوب عن المطالبة بالحرية والمشاركة الليبرالية، ومع الإذعان والقبول تبلورت سياسات سلطوية اختفت معها الأحزاب السياسية وتراجعت بشدة التعددية السياسية، مع تصاعد ملحوظ في السياسات القمعية.

أصبحت علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الأقطار العربية تحددها مدى هشاشة كلاهما: فالمجتمع المدني الوليد

---

650 مليار لحرب الخليج في القرن الماضي، هذا خارجيًا؛ أما داخليًا فتقدر صراعات السودان بنحو 20 مليار، والعراق 20 مليار، ولبنان 50 مليار، واليمن 5 مليار، والمغرب بالنسبة لمشكلة الصحراء 3 مليار. راجع: د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص20.

ضعيف وعرضة للتدخل والتلاعب من قبل النخبة الحاكمة، والدولة هشة وضعيفة، لكنها في علاقتها بالمجتمع المدني تبدي سلوكًا سلطويًا أو قمعيًا.

ويوضح الشكل الآتي أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وفق ضعف/ قوة كلاً منهما:

	الدولة	
	قوية	ضعيفة
قوي	أ - إجماع وطني ديمقراطي يقوم على مشاركة واسعة - اللعبة السياسية والصراع سلميًا وفق قواعد محددة. ولا توجد أي دولة عربية في هذه الفئة	د - سيطرة جماعات مصالح أو ضغط بعينها على الدولة - لحظة الاستقلال في ظل نظم ليبرالية، انهارت سريعًا
ضعيف	ب - نخبة أوتوقراطية - سيطرة على الجماعات التي تفقد	ج - تفكك - سيطرة أقلية أو تسلط

المجتمع المدني

استقلالها ـ عقب الاستقلال وقيام نظم سلطوية أغلبها من العسكريين، حتى نهاية الستينات	دكتاتورية من السبعينات حتى الآن

ففي ظل دولة قوية ومجتمع مدني قوي - ويمثلها الفئة (أ) في الشكل - تحظى منظمات المجتمع المدني بالاستقلال والفاعلية، ويقوم إجماع وطني أو اتفاق عام كمحصلة لنظام ديمقراطي ومشاركة واسعة، وقواعد محددة واضحة للعبة السياسية، وأساليب سلمية لتنظيم وحل الصراع، ولا تقع أي دولة عربية ضمن هذه الفئة.

أما الفئة (ب) حيث مجتمع مدني ضعيف في ظل دولة قوية، وتمثله أقطار عربية عديدة حققت عقب الاستقلال قدرًا من الاستقرار وبدايات لتكوينات الطبقة الوسطى وطبقات عمالية في ظل خطط للتنمية والتعليم ... لكن هذه الأقطار - وقد رفعت معظمها شعارات قومية أو وطنية وثورية - شهدت نظمًا

سلطوية، أغلبها من العسكريين، واستمرت حتى أواخر الستينات من القرن العشرين.

يشهد المجتمع المدني في هذه الفئة ضغوطًا بالغة، وقد تفرض عليه سياسات القمع التراجع أو الاختفاء القسري، وفي أفضل الحالات التجميد وتوقف النشاط.

في الفئة (ج) مجتمع مدني ضعيف ودولة ضعيفة، وقد تتلاشى الدولة تمامًا، أو لا تمارس سلطاتها أو دورها، كما في حالة الصومال، والبعض يشير إلى اقتراب بعض الأقطار العربية من هذه الحالة، كما في السودان والعراق ولبنان.

في الفئة (د) يكون المجتمع المدني أقوى نسبيًا، مع وجود دولة ضعيفة، وهو ما قد ينطبق على "اللحظة الليبرالية" التي شهدتها بعض الأقطار العربية عند الاستقلال، أو قبله، والتي ما لبثت أن انهارت سريعًا على يد النظم السلطوية. هنا تزداد سيطرة جماعات معينة من جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة، على حساب غيرها من الجماعات، فتفرض هذه السيطرة على الدولة وأجهزتها وتوجهها.

ويلاحظ أن الأقطار العربية لا تستقر بشكل ثابت في إحدي هذه الفئات دون غيرها، وإنما قد تجمع بين سمات مشتركة خلال فترات مختلفة، كأن يشهد القطر العربي تحولاً أو إصلاحًا يفضي إلى بعض المنظمات المدنية القوية، أو ضمانات لاستقلالها، وقد يرتد مرة أخرى إلى سياسات قمعية أو سلطوية ... وهكذا، كما أن قوة الدولة قد تتراجع مع الأزمات والتوترات أو الحروب التي تفرض عليها، مما يجعل من وجود القطر العربي في فئة بعينها شكل مستقر وثابت أمرًا غير متوقع.

ولا شك أن تطورات بعينها من شأنها تعزيز دور المجتمع المدني، وزيادة حجم ونوعية منظماته، من أهم هذه التطورات:

1- نمو الطبقة الوسطى، وتوسيع الخدمات وتصاعد المطالب لقطاعات أوسع من السكان.

2- انتشار التعليم وارتفاع مستوى الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية خصوصًا.

3- ثـورة الاتـصالات، خـصوصًا الرقميـة، وانتـشارها، وتصاعد هامش الحريات.

فالطبقة الوسطى، وشرائح عديدة من الطبقات الأعلى والأدنى، أصبحت تتلقي المزيد من الخدمات الاجتماعية والثقافية كالصحة والتعليم وتحسين نوعية الحياة وزيادة الدخول وتحسين مستويات المعيشة، وقد صاحب ذلك ثورة توقعات متزايدة وتصاعد المطالب بالمزيد من حريات وحقوق الإنسان، وبالتعددية السياسية، كذلك فإن انتشار التعليم، ومجانيته، وارتفاع مستويات الوعي لدى قطاعات أوسع من المجتمع كان له تأثيراته وتداعياته القوية، ولم يعد ممكنًا تهرب الدولة أو مراوغتها أو تراجعها عن مطلبي الحرية والتعددية، يضاف إلى ذلك الاتصالات الرقمية وأهميتها، ودور الإنترنت، في نشر المعلومات والتوقعات والأفكار والاتجاهات بعيدًا عن رقابة الدولة ومتابعتها، مقارنة بالماضي على الأقل.

وقد كان من شأن ذلك التأثير في شكل تزايد هائل في عدد منظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية، وفي مستوى

أداء وفاعلية تلك المنظمات، ونوعية المطالب والمهام التي أصبحت تقوم بها.

المبحث الثاني المجتمع المدني وعصر المعلومات

سمات وملامح منظمات المجتمع المدني العربية:

ويمكن رصد بعض ملامح وسمات هذه المنظمات على النحو الآتي:

1- تزايد العدد مع تناقص في الكفاءة.

2- استمرار الطابع النخبوي.

3- الزيادة في بعض الأقطار للنقابات المهنية واتحادات العمال.

4- ضعف الأحزاب السياسية، وقيام جمعيات بدور الأحزاب.

5- تكوينات تقليدية بمسميات حديثة.

6- تراجع الدولة في حالة الأزمات، إلى حد اختفاء أو شلل الدولة.

فقد شهدت الأقطار العربية تزايدًا هائلاً في أعداد منظمات المجتمع المدني بها، وتجاوز العدد في منتصف التسعينات سبعين ألف منظمة - يقع نحو ثلثها في مصر - لكن غالبية هذه المنظمات تعاني من تدني مستويات الكفاءة والفاعلية، وينطبق ذلك على الجمعيات والأحزاب والنقابات والاتحادات المختلفة.

وتشير بعض الدراسات إلى استمرار سيطرة الطابع النخبوي على معظم هذه التنظيمات، رغم ذلك لا يمكن التقليل من أهمية هذه المنظمات ودورها في مجتمعاتها، ووجود قواعد لها بين قطاعات رئيسية من السكان في هذا القطر أو ذاك [1].

يؤكد البعض أن النقابات المهنية واتحادات العمال لها دور طليعي ضمن منظمات المجتمع المدني في كثير من الأقطار

---

(1) يطالب البعض بتعزيز قواعد الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي ، وتأكيد دور التطوع ودور القيادة.. راجع : د.أماني قنديل(محرر) تطوير مؤسسات المجتمع المدني (القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية 2005) صفحة11 -87 .

العربية، حيث تتمتع بقدرات تنظيمية، وروابط بين أعضائها وقواعدها، ومصادر للتمويل من اشتراكات الأعضاء، تحفظ لها حد أدنى من الاستقلال عن الدولة، ومطالب يسهل تحديدها، وقنوات لتصعيد هذه المطالب، وقدرة على تحريك أعضائها - إلى درجة الإضراب أو التباطؤ في العمل مثلاً - فضلاً عن ارتباط عدد منها بمواقع استراتيجية أو إنتاجية أو خدمية مؤثرة، تجعل أي تحرك لها موضع اهتمام ويجعل لمطالبها أولوية خاصة لدى الحكومات.

وفي مقدمة هذه النقابات تأتي نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين والأطباء والمعلمين، فضلاً عن الاتحادات العمالية، ومما يعزز موقف هذه النقابات في الأقطار العربية، وجود تنظيمات نقابية مناظرة لها على مستوى قومي، تشد من أزرها وتقوى مواقفها وحركتها المحتملة.

تراجع الأحزاب سمة ملحوظة في الأقطار العربية عامة، ويرجع هذا التراجع إلى أسباب متنوعة، أهمها ضعف الوعي التنظيمي وفكرة الانتماء الحزبي، وتدني مستويات

المشاركة أو الاستعداد للمشاركة في الحياة السياسية، فضلاً عن تدخل النظم والسياسات القمعية أو البوليسية المستخدمة ضدها.

كما توجد بعض تنظيمات مدنية لها مسمياتها الحديثة، سرعات ما يكتشف الباحث أو المراقب أنها ذات طابع تقليدي، بمعنى أن معظم الأعضاء - إن لم يكن كلهم - ينتمون مثلاً إلى قبيلة واحدة، أو عائلة واحدة، أو قرية أو طائفة واحدة، كذلك قد يوجد حزب أو جمعية أو منظمة حديثة في شكلها الحديث، لكنها تدار، ومن خلال عمليات حديثة كالانتخابات أو مجالس الإدارة أو الاتصالات ... بأساليب تقليدية تغلب عليها مثلاً المحاباة أو علاقات محورها القرابة أو الانتماء لذات القبيلة ...

وتراجع الدولة وقت الأزمات ظاهرة شهدتها حالات عديدة في القطر العربي، لعل أبرز أمثلتها الصومال وما شهدته من تطورات، وقد يضاف إلى المثال الصومالي أمثلة أخرى، أقل حدة، كما في لبنان والعراق والسودان.

وتراجع الدولة أو ضعفها، وكذلك قوتها أو سطوتها مسألة نسبية تمامًا، وإن كانت تخضع في بعض التحليلات للقياس

الكمي، إلا أن احتكارها للقوة، أو التهديد بها، من وسائل القوة المختلفة - ابتداءً من الجيش والشرطة إلى الوسائل الأخرى كاستخدام الميديا أو المال أو الجاه ... - والإفادة من التقنيات المتطورة، وأحيانًا علاقاتها مع العالم الخارجي، قد يحفظ كيان الدولة ومستوى قوتها في تعاملها مع المجتمع المدني ومنظماته، بالرغم من استمرار عوامل أساسية ومقومات للضعف وإمكانية التدهور والانهيار.

ويؤكد البعض ضعف الدولة، خصوصًا بالنظر إلى ظاهرتين: الأول تبعيتها للخارج، اقتصاديًا وعسكريًا وتقنيًا وثقافيًا ... والثانية: توتر علاقاتها بالقوى الاجتماعية الرئيسية التي تعتمد الشرعية على قبولها ورضاها، فالدولة والنخبة الحاكمة لا تهتم كثيرًا باستقطاب وتعميق أواصر العلاقات مع قوى رئيسية في مجتمعها، ومن ثم ترسيخ شرعيتها.

فكيف تكون دولة، تابعة للخارج على حساب استقلالها، ونائية عن قطاعات شعبها الرئيسية كيف تكون قوية، وعلى استعداد لقيام مجتمع مدني يحظى بالاستقلال والفاعلية في مواجهتها؟

المجتمع المدني في عصر المعلومات [1]:

1ـ المعلومات أيًا كان مصدرها أو محلها ، كلما أتيحت حرية تداولها، كلما كانت أكثر انفتاحًا وأكثر ثراءً وضخامة ...، فيتم تطويرها ونضجها وتنظيمها، والإضافة إليها.

2- في عام 1967 تم احتكار المعلومات (بحجة الأمن القومي) فالنتيجة: هزيمة قاسية في عام 1973 معلومات متاحة والجندي يتدرب على العبور ... النتيجة تحول كبير.

3- لا غنى عن تدفق وحرية وانسياب المعلومات لفاعلية منظمات المجتمع المدني، وأداء دورها وفاعليتها في المجتمع المعاصر.

---

(1) تعتمد هذ ه التحليلات علي وقائع ندوة مكتبة الاسكندرية حول المعلومات والاصلاح السياسي في الوطن الربي التي عقدت أواخر فبراير 2008 .

4- مجتمع المعلومات غايته الأفراد تُتاح لهم ويمكنهم استخدامها.

5- لا توجد قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، وهذا قصور شديد لأي فرد يريد بيانات مثلاً للانضمام إلى الجمعية أو الحزب السياسي مثلاً.

6- المجتمع المدني ومنظماته لا يختلف عن أي منظمات أخرى، في تعريفاتها وفي مؤسسيتها وفي أدائه ونشاطها.

7- لكن في مجتمعنا العربي هناك شك تجاه المجتمع المدني، ومنظماته، وأهدافه أو غاياته.

8- المعلومات ترتبط بحقوق الإنسان: حق الإنسان في المعرفة، وفي التوقيت الملائم، وبانسياب حر وبتكلفة مناسبة دون سيطرة (أو احتكار) الحكومات، خصوصًا في الدول التي تشهد فجوة بين المواطن والدولة.

9- المجتمع المدني يشكل قناة يمكن للأفراد استخدامهم، بشكل أو آخر، ويلزمه توافر المعلومات: قاعدة بيانات، وحرية تداول المعلومات، وسرعة تدفقها وسلامتها...

نحتاج في الوطن العربي إلى دراسات يمكنها تحقق الأهداف الآتية:

1- قياس حوكمة منظمات المجتمع المدني وفاعليتها، والديمقراطية بداخلها.

2- قياس التمويل وربطه بالأجندة الخاصة بهذه المنظمات.

3- تشجيع رجال الأعمال على المشاركة في دعم البحوث والمعلومات.

4- إعلان نتائج الدراسات والبحوث حول منظمات المجتمع المدني ونشاطها وإصدار تقارير حولها تُتاح للجميع.

وفي النهاية يلزم توافر حرية المعلومات، وقانون للمعلومات يكفلها.

حرية المعلومات تعني في الحقيقة:

معلومات دقيقة صحيحة في توقيت محدد دون عذر، إلا إذا حظرها القانون وبتكلفة غير معوقة، أنها أساس للتنمية، للحرية والديمقراطية، لحقوق الإنسان، وللمستقبل.

حرية المعلومات وتداولها وسرعتها وتنظيمها تعد أساسًا لمتابعة المجتمع المدني ومنظمته، ولتحقيق غايات لها أهميتها كمكافحة الفساد ودعم الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام.

منظمات المجتمع المدني في مصر تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وتبلغ نحو 20000 جمعية في مصر، منها نحو :

9500 جمعية هدفها تثقيفي وتعليمي (نحو 50% من إجمالي منظمات المجتمع المدني).

7800 جمعية هدفها اجتماعي

5100 جمعية هدفها تنمية اقتصادية واجتماعية (تنمية المجتمع).

1680 جمعية هدفها حماية البيئة.

في مصر تعاد الآن مناقشة قانون الجمعيات وهناك اتجاهان:

1- الأول يهدف لإبعاد منظمات المجتمع المدني عن الحكومة تمامًا، ويتبنى هذا الاتجاه جمعيات حقوق الإنسان بوجه خاص.

2- الثاني يهدف إلى تخفي القيود على التحويل الخارجي بوجه خاص، ليتاح مزيد من المعونات وتوجيهها في الوجهة الصحيحة.

أحد التعريفات الأساسية للفساد يربط بين الاحتكار والقرار المطلق وعدم المحاسبية، بمعنى أن الفساد يعنى ثلاث محاور:

1- احتكار: بمعنى احتكار خدمة معينة.

2- قرار مطلق: من يحصل على الخدمة ومتى وبأي ثمن.

3- بلا محاسبية: بدون أن يخض ذلك لأي متابعة أو رقابة.

غياب المعلومات يعزز الاحتكار، ويعزز القرار المطلق، ويشجع عدم المحاسبة، ومن ثم يعزز الفساد.

المجتمع المدني يكون مغيَّب بدون معلومات وبيانات عدم، وأنشطته لا يعرفها أحد، فالمهم:

1- أولاً وجود المجتمع المدني ومنظماته.

2- ثانيًا توافر المعلومات حوله وأنشطته وإمكانياته وفاعلية منظماته.

كيف انضم إلى منظمات المجتمع المدني دون معلومات عنها وعن هدفها، نشاطها، نظام وشروط العضوية بها.

لن تحدث تنمية حقيقية في مصر بدون تداول معلومات وحرية المعلومات.

ويلاحظ هنا :

1- أن حق المعلومات مقرر منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ الأربعينات في القرن الـ20.

2- المفروض الحق في المعلومات هو الأصل (الإتاحة المطلقة) والاستثناء هو التقييد.

3- ثمة تمييز بين حق المعلومات وحق الحصول على الوثائق (في الدول المستقرة يحدد بـ 25 أو 30 سنة)، أما في مصر غير محدد للآن (أين وثائق حروب 1948، 1967، 1973 ...) حرية المعلومات تتجاوز مجرد حرية المعلومة العامة دون الوثائق والإحصاءات وكافة البيانات، وأي استثناء يجب أن يحدده القانون حصرًا).

4- هناك معلومات وتقارير كثيرة عن مصر تتاح للتقارير الدولية ولا تتاح للباحث المصري.

5- حرية المعلومات تحمي التنافسية، وتحمي حقوق الملكية، وفي التجارة والتعاملات لابد من قوانين للإفصاح: إفصاح القطاع الخاص (والشركات وتنظمه مثلاً البورصة وهيئات سوق المال ...)، وإفصاح الحكومة عن البيانات العامة المختلفة.

المجتمع المدني والحاجة إلى قانون للمعلومات :

- نحن في مصر في حاجة على قانون معلومات يتيح حرية المعلومات للجميع (وخصوصًا للصحفيين والمواطنين وهم مستهلكي المعلومات الرئيسية).

- لسنا في حاجة إلى قانون (ديكور) يكون واجهة فقط، إنما لابد من قانون يتيح حرية تداول حقيقي للمعلومات.

لا يمكن صدور قانون للمعلومات إلا بمشاركة المستفيدين - وليس فقط وزراء أو ممثلي الحكومة والهيئات والوزارات - وفي مقدمتهم مستهلكي المعلومات من الصحفيين وأبناء المجتمع جميعًا، ولابد لأي قانون للمعلومات أن يقوم على اعتبارين:

الأول: احترام حقوق الإنسان وضرورة إعادة النظر في أي انتهاكات وضرورة معالجتها بشكل يحقق الإنصاف والعدالة.

الثاني: الديمقراطية الحقيقية في الواقع، وليس مجرد الشكل أو الديكور أو مجرد قانون مكتوب.

ولدينا نموذجين يمكن المقارنة بينهما: في الهند والأزدن (الأردن الدولة العربية الوحيدة في العالم العربي التي لها قانون معلومات):

- قانون المعلومات الأردني وهدفه في الواقع العملي وروحه، تتجه إلى تقييد المعلومات وليس حريتها.

- قانون المعلومات الهندي وهدفه الحقيقي إتاحة حرية المعلومات بشكل كامل أمام المجتمع، دون تعقيدات ودون بيروقراطية.

أما في الوطن العربي فالصحفي لا يجد المعلومات، وصحفيي المعارضة في مصر يمنعون من دخول الوزارات، ويعاقب أي موظف يدلي بأي معلومات (لم يدل بها الوزير شخصيًا)، وإدارات العلاقات العامة في الوزارات المختلفة هدفها تقييد المعلومات وحظرها.

شروط النشر والاشتراك في السلسلة

1) تتضمن الشروط (كما سبق تقديمها إلى سعادة المدير التنفيذي).

2) طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

3) الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

4) تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق اجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

5) يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

صدر من سلسلة "إصدارات التنمية السياسية"

1) الثقافة السياسية.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

3) المجتمع المدني
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

5) التعددية والتسامح.
الأستـــاذ عبدالنبي سلمان أحمـد.

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.
الأستاذ محمد عبدالجليل المرباطي.

7) الحكـــم الرشيـــد.
الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.

الأستـــاذ يوســـف زينـــل

قسيمة اشتـــراك في سلسلـــة

(إصدارات التنمية السياسية)

الاســـــــــم : .....

المؤسســـــــة : .....

الهاتـــــــف : .....

العنـــــــوان : .....

الرمز البريدي : .....

البلـــــــــد : .....

البريد الإلكتروني : .....

بدء الاشتراك: (من العدد: ..... إلى العدد: .....).

رســـوم الاشتراك *

للأفـــــراد	: 12 ديناراً بحرينياً.	26.525 دولاراً أمريكياً.
للمؤسسات	: 24 ديناراً بحرينياً.	63.662 دولاراً أمريكياً.

للاشتراك من داخل **المملكة** يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحـــوالات **النقديـــة**.

للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807) - بنك البحرين الوطني – المنامة

نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955 - الرفـــــاع – مملكة البحريـــن

هاتف: 17650172 -973+ فاكس: 17650134 -973+

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك

معهد البحرين للتنمية السياسية

Bahrain Institute for Political Development

هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955

www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-54-02-7

رقم الإيداع : د.ع 2008/7337م